

نسخة الوزارة

الجمعية الكويتية للمقومات الاساسية لحقوق الانسان

الكويت

البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

مع

تقرير مراقب الحسابات المستقل

مكتب الواحة لتدقيق الحسابات

عضو في نكسيا الدولية - (انجلترا)

الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الانسان
الكويت

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

صفحة

المحتويات

2-1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الايرادات والمصروفات
5	بيانات التدفقات النقدية
10 -6	ايضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحترمين

السادة/ الاعضاء

الجمعية الكويتية للمقومات الاساسية لحقوق الانسان

دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الرأي

لقد دققنا البيانات المالية للجمعية الكويتية للمقومات الاساسية لحقوق الانسان - الكويت - والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021 ، وبياني الإيرادات والمصروفات ، والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات حول البيانات المالية ، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا ، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي المادية ، المركز المالي للجمعية كما في 31 ديسمبر 2021 ، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الواردة في تقريرنا. كما أننا مستقلين عن الجمعية وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين ، بالإضافة الى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت ، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها ، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية ، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. ولإعداد تلك البيانات المالية ، تكون إدارة الجمعية مسؤولة عن تقييم قدرة على الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الجمعية أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

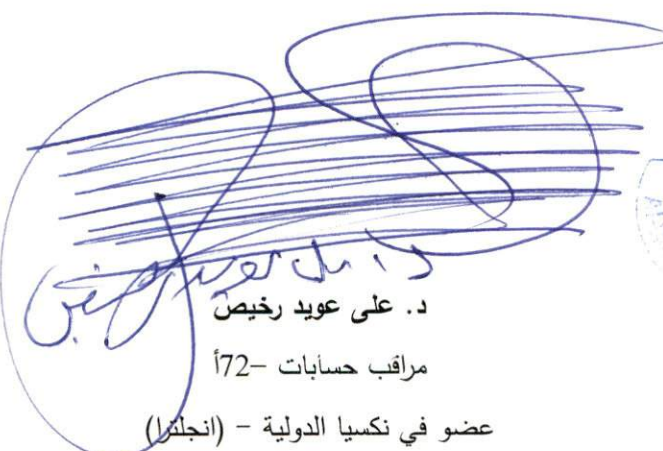
إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل خالية من أخطاء مادية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى ، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق ، سوف تكتشف دائما الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق ، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق ، كما أننا:

- نقوم بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ ، أو تزوير ، أو الحذف المتعمد ، أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف ، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للجمعية.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية ، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها ، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة الجمعية على تحقيق الاستمرارية ، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري ، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير التدقيق ونشير بالتقرير إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية ، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة ، ليتم تعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق ، ومع ذلك ، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الجمعية على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والمحتوى ، بما في ذلك الإيضاحات ، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض العادل.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك ، ان الجمعية تمسك بحسابات منتظمة وان الجرد أجري وفقا للأصول المرعية. في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مخالفات للأحكام التي يتطلبها قانون الأندية وجمعيات النفع العام ونظام الجمعية لأنه حسب معلوماتنا لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لأحكام القانون أو نظام الجمعية بشكل يؤثر ماديا علي المركز المالي للجمعية أو نشاطها.


د. علي عويد رخيص
مراقب حسابات -72أ
عضو في نكسيا الدولية - (انجلترا)



مكتب الواحة لتدقيق الحسابات

الكويت في 16 مارس 2022

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021

2020	2021	ايضاح	الموجودات
دينار كويتي	دينار كويتي		الموجودات المتداولة
3,588	577	3	نقد بالصندوق ولدي البنوك
125	125		تامينات لدي الغير
3,713	702		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة
66	45	4	ممتلكات ومعدات
66	45		مجموع الموجودات غير المتداولة
3,779	747		مجموع الموجودات
			المطلوبات ورصيد الفائض
			المطلوبات
223	2,041		مصاريف مستحقة
3,496	-		مخصص مكافأة نهاية الخدمة والاجازات
3,719	2,041		مجموع المطلوبات
			رصيد الفائض
169	60		الفائض المرحل في بداية السنة
(109)	(1,354)		عجز السنة
60	(1,294)		(العجز) الفائض المرحل في نهاية السنة
3,779	747		مجموع المطلوبات ورصيد الفائض

إن الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من البيانات المالية

بيان الايرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

<u>2020</u>	<u>2021</u>	<u>ايضاح</u>	
<u>دينار كويتي</u>	<u>دينار كويتي</u>		
10,995	5,050		ايرادات تبرعات
10,995	5,050		
(10,583)	(5,818)	5	مصاريف عمومية وادارية
(21)	(21)	4	استهلاك
(500)	(565)		مخصص مكافأة نهاية الخدمة والاجازات
(109)	(1,354)		خسارة السنة

إن الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

<u>2020</u>	<u>2021</u>	
<u>دينار كويتي</u>	<u>دينار كويتي</u>	
		<u>التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية</u>
(109)	(1,354)	خسارة السنة
		<u>تسويات</u>
21	21	استهلاك
500	565	مخصص مكافأة نهاية الخدمة والاجازات
412	(768)	
		<u>التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:</u>
(77)	1,818	مصاريف مستحقة
-	(4,061)	مدفوع لمكافأة نهاية الخدمة والاجازات
335	(3,011)	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الانشطة التشغيلية
335	(3,011)	صافي (النقص) الزيادة في نقد في الصندوق ولدى البنوك
3,253	3,588	رصيد نقد بالصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
3,588	577	رصيد نقد بالصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

إن الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من البيانات المالية

1- تأسيس ونشاط الجمعية

- وفقا للقانون رقم 24 لسنة 1962 ، والقانون رقم 28 لسنة 1965، والقانون رقم 12 لسنة 1993 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام واستناداً على تلك القوانين تم اصدار قرار وزاري من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم 99 لسنة 2005 بتاريخ 4 يونيو 2005 بإشهار الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان وفيما يلي الأهداف التي من أجلها تم تأسيس الجمعية:-
- الحفاظ على حقوق الناس ونشر الوعي بحقوق الإنسان المشروعة والمحافظة عليها والدفاع عنها ضد أي انتهاك أو انتقاص بما يتوافق مع شريعتنا السمحاء وبيان ان ديننا الاسلامي هو دين التسامح والعدل والانصاف ، وصد الشبهات التي تثار حول الإسلام في مجال حقوق الإنسان
- مقر الجمعية مدينة الكويت ولها أن تفتح فروع في أي من محافظات دولة الكويت ولايجوز لها الإنتساب الي أي جمعية أخرى مقرها خارج دولة الكويت قبل الحصول علي تراخيص بذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- عنوان الجمعية : الجابرية - قطعة 12 - شارع 6 - فيلا 13 ج - تليفون : 25321377 - فاكس : 25321388

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية للجمعية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقا لمتطلبات القرار الوزاري رقم 18 لعام 1990 ذات الصلة ، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للجمعية ، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية . تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للجمعية

ممتلكات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات ، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً ، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات ، يتم إستبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الاعمار الانتاجية المتوقعة لبند الممتلكات والمعدات المقدرة لها وهي من 6 - 7 سنوات يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

إنخفاض قيمة الموجودات

في نهاية الفترة المالية ، تقوم الجمعية بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا وجد دليل على الإنخفاض ، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة ، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد ، يجب على الجمعية تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة ، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل ، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر ، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً ، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الأصلي. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

تحقق الإيراد

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للجمعية يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات ، والخصومات والتتريلات .

تقوم الجمعية بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الإقتصادية سوف تتدفق للجمعية ، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات الجمعية كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع. تستند الجمعية في التقديرات على النتائج التاريخية ، بعد الأخذ في الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده.

تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين . إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الجمعية الالتزام قانوني حالي أو محتمل ، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صافياً للموارد الإقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل سنة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً ، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد الالتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداؤه بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك ، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الانسان
الكويت
ايضاحات حول البيانات المالية

3- نقد بالصندوق ولدى البنوك

2021	2020
دينار كويتي	دينار كويتي
75	33
502	3,555
577	3,588

نقد بالصندوق
بيت التمويل الكويتي

4- ممتلكات ومعدات

اجهزة كمبيوتر ومعدات مكتبية	اثاث	اجهزة ومعدات	المجموع
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
1,223	1,565	231	3,019
1,223	1,565	231	3,019
1,159	1,564	230	2,953
21	-	-	21
1,180	1,564	230	2,974
43	1	1	45
64	1	1	66

التكلفة

في 31 ديسمبر 2020
في 31 ديسمبر 2021

الاستهلاك المتراكم

في 31 ديسمبر 2020
استهلاك
في 31 ديسمبر 2021

صافي القيمة الدفترية

في 31 ديسمبر 2021
في 31 ديسمبر 2020

5- مصرفات ادارية وعمومية

2021	2020
دينار كويتي	دينار كويتي
4,130	5,398
-	340
-	40
118	44
7	289
-	144
200	300
-	700
1,363	3,328
5,818	10,583

رواتب واجور
دعاية واعلان
اتصالات
قرطاسية ومطبوعات
ضيافة ونظافة
صيانة عامة
اتعاب مكتب التدقيق
مصاريف سفر
متنوعة

6- إدارة المخاطر المالية

تستخدم الجمعية ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد بالصندوق ولدى البنوك ، ونتيجة لذلك ، فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه.

أ - مخاطر سعر الفائدة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. لا تتعرض الجمعية حالياً لهذه المخاطر.

ب - مخاطر الائتمان:

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الجمعية لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك.

إن الحد الأعلى لتعرض الجمعية لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك.

ج - مخاطر العملات الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض الجمعية لمخاطر العملة الأجنبية والنتيجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. و يمكن للجمعية تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص الجمعية على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول ، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا تتعرض الجمعية حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

د - مخاطر السيولة:

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة الجمعية على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم الجمعية بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري ، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للجمعية من خلال الاحتفاظ باحتياطي نقدية مناسبة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد.

لا تتعرض الجمعية حالياً لهذه المخاطر.

7- قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

ـ من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.

ـ من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

كما في 31 ديسمبر 2021 ، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية.

8- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف الجمعية عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار ، وذلك لتوفير عوائد ومنافع للمستخدمين الخارجيين ، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية ، يمكن للجمعية بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون أو الحصول على قروض.

9- الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن الجمعية تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ. الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للجمعية، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

- تحقق الإيرادات

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للجمعية، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد يتطلب آراء هامة.

ب. التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهريّة في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

- إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحثة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الجمعية بها بعد، أو أي استثمارات جوهريّة والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.